مستقبل العالم العربى فى السياسة الدولية

للدكتور محمود عزمى بك

انعقد الاصطلاح هذه السنوات الأخيرة على «أن يعتبر عربياً كل من تكلم العربية وأحس العروبة» دون ارتباط بمختلف نظريات الأصول والأجناس، فشمل «العالم العربى» لا شبه الجزيرة وحدها — وهى «بلاد العرب» الأصيلة — ولا شبه الجزيرة مع «الهلال الخصيب» فى شمالها مكتنفاً فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن التى عمرتها من قديم الزمان، على حد رأى علماء الآثار، قبائل سامية نزحت إليها من شبه الجزيرة فى موجات فكونت أقوام كنعان وفينيقيا وأشور وبابل وما قام وسطها من جماعات، بل ذلك كله وما انبثق بفعل الفتح الإسلامى على امتداد الشمال الإفريقى فى تلاصق وتلاحق من برزخ السويس إلى المحيط الأطلنطى ماراً بمصر وبرقة وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش، ووسط القارة خلال نيجريا والصومال وزنجبار، وفى بعض أطراف آسيا بين جزر الملايو وأندونيسيا وما إليها من مواطن.

وإن نظرة تلقى على هذا «العالم العربى» الشامل خلال اعتبارات «السياسة الدولية» لتسجل أول ما تسجل ظاهرة «التفاوت» فى المكان بين أجزائه التى تراوحت بين الاستقلال المطلق من التعهدات الخاصة بالنسبة لسوريا ولبنان، والاستقلال المقيد بالتزامات خفيفة بالنسبة للعربية السعودية، وثقيلة بالنسبة لمصر والعراق واليمن، ومرزئة بالنسبة لشرق الأردن، والحماية بالنسبة لتونس ومراكش والكويت والبحرين وعمان ومسقط وسائر المحميات التسع، والاستعمار بالنسبة لعدن ونيجيريا والصومال وزنجبار، والضم بالنسبة للجزائر وبعض ثغور الريف، والدولية بالنسبة لطنجة، والتعليق فى ميزان القدر بالنسبة لليبيا وفلسطين والمناطق الأندونيسية.

وكذلك تسجل تلك النظرة «الدولية» التى تلقى على العالم العربى اختلاف طبائع ذلك التفاوت فى الكيان بين أجزائه. فقد تعددت الدول الأجنبية التى تتصل بهذا الكيان، وتنوعت وسائل اتصالها به، وطرأت على تعدد تلك الدول وتنوع هذه الوسائل مضاعفات من شأنها أن تفعل فى الطبائع أفعالا متعددة الأثر ومتنوعته معاً. فالاتصال قائم بالفعل بين

أجزاء العالم العربى ودول بريتانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا ، وهو متحفز للقيام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بحكم « دور الإشراف العالمى » الذى تود أن تقوم به الدولة « المنتصرة العظمى » ، وهو محل سعى لبعثه من جديد بينها وبين إيتاليا عن طريق الحل الذى تريد الدول العظمى أن تتلمسه لمشكلة « المستعمرات » السابقة ، وفيها برقة وطرابلس والصومال ، وهو محل اقتحام من ناحية الاتحاد السوفيتى خلال محاولات المساهمة فى تنظيم شئون فلسطين . ولكل من تلك الدول جميعها اتجاهات ومصالح خاصة قد يتقارب بعضها وبعضها الآخر حيناً وقد يتنافران بالذات حيناً آخر فيفعل التقارب ويفعل التنافر أفعالا متناقضة وغير منسجمة فى الكيان العربى وفى علاقات العالم العربى بسائر عوالم السياسة الدولية .

وإلى هذا ، فإن لكل وحدة من وحدات العالم العربى مشاكلها الدولية الخاصة التى تتميز طبائعها ويتميز موقف الدول الأجنبية إزاءها ، بل الدول العربية ذاتها المتصلة بها . فلسوريا المطلقة من القيود الدولية الخاصة مثلا خلافها القائم بينها وبين تركيا على لواء الأسكندرونة ، ولها وللبنان خلافهما فيما بينهما وبين فرنسا حول النقد وتصفية العلاقات المالية المترتبة على انقضاء عهد الانتداب ، ولليمن إشكالها مع انجلترا حول المحميات ، وللعربية السعودية خلافها مع شرق الأردن ذاته على « العقبة » التى يزعمها كل منهما لنفسه ، ولمصر ثورتها على انجلترا بصدد الجلاء عنها وبصدد السودان ، وللعراق إلى مشكلة معاهدته مع بريتانيا مشكلة إقليم «عربستان» الذى يريد انتزاعه من إيران ، ومشكلة الأكراد الذين يطالبون باستقلالهم الذاتى على الأقل ، ولشرق الأردن مطمعه السافر حيناً والكامن دائماً فى تحقيق مشروع اتحاده بالعراق وبسوريا الكبرى ، ولتونس والجزائر ومراكش نزعتها الاستقلالية ، ومضاعفات المطالب الأمريكية المتصلة باقتصاديات البلاد ومواقعها الاستراتيجية المطلة على المحيط الأطلنطى وعلى البحر المتوسط ، وقد تراضت انجلترا والولايات المتحدة ، وقد تكون فرنسا وإسبانيا أيضاً فى تراض — على اعتبارها من خط « الدفاع » الأول عن نصف الكرة الغربية ، أو خط الهجوم منه ... ، ولليبيا نزعتها إلى الاستقلال والوحدة هى الأخرى وما يطرأ عليها من مضاعفات الرغبة البريتانية فى استخلاص برقة للنفوذ البريتانى ، والرغبة الفرنسية فى إلحاق « فزان » بالداخل الجزائرى ، والتبلبل الدولى بالنسبة لطرابلس ، هل توضع تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة بحيث يغلب فيها النفوذ الأمريكى الاقتصادى والاستراتيجى ، أو النفوذ الإيتالى ، يقتسمه النفوذ الأمريكى أو النفوذ السوفيتى ، ولفلسطين أزمتها المزمنة ، هل تقوم فى جزء

منها دولة مستقلة لإسرائيل ، أو يقوم فيها نظام « فدرالى » للمنطقة اليهودية فيه حكم ذاتى مميز ، أو يكون الحكم فيها حكم الدولة الموحدة لا تعتبر فيها اليهودية إلا ديناً من الأديان ولا يعتبر معتنقوه إلا أقلية من الأقليات لها حقوق سائر الشعب الدينية فى الوطن الديموقراطى الحديث ، أو تتسع رقعتها بحيث تمتد إلى شرق الأردن أو يمتد إليها شرق الأردن فتصبح « فلسطين الكبرى » وتوضع كلها تحت تاج الملك عبد الله الهاشمى ... ومهما يكن المصير التى تؤول إليه ، فهل تنفرد بريطانيا بالنفوذ فيها أو تقاسمها إياه الولايات المتحدة الأمريكية أو تستطيع المحاولات السوفيتية أن تجد لها ثغرة تنفذ خلالها ويصبح للاتحاد السوفيتى هو الآخر فى ذلك النفوذ نصيب .

* * *

ذلك هو الوضع الذي يحتله العالم العربى فى عباب الخضم الدولى ، ولكنه لا يحتله مستسلماً للأمواج تتقاذفه ، بل يحتله مجاهداً فى سبيل شق طريقه إلى شاطئ السلامة وضفاف الاستقرار . ولعل أبرز نشاط فى هذا المضمار إنما هو تأليف « جامعة الدول العربية » بميثاقها المعقود فى الثانى والعشرين من شهر مارس لسنة ١٩٤٥ . فقد قامت بهذا التأليف هيئة من الدول العربية المستقلة غرضها « توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها » ، فوجدت بقيامها نواة التكتل الذى يربط بين أجزاء « العالم العربى » كله ، ويوحد بين أسباب نهوضها وأساليب احتلال المكان اللائق بها فى الحظيرة الدولية جميعاً . فهى إن ألفت من « الدول العربية المستقلة » وحدها فقد ذهبت بأغراضها إلى حد « النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها » جميعاً ، ولم تكتف بتضمين المادة الثانية من ميثاقها النص على هذا « النظر » الشامل فى عموم ، بل راحت تخص به ملحقاً معيناً من ملاحق ذلك الميثاق سجلت فيه بصريح العبارة أن « الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله » وأن مجلسها « لا يدخر جهداً لتعرف حاجات البلاد العربية غير المشتركة فيه وتفهم أمانيها وآمالها ، ويعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب » .

وإذا كان الساعون إلى تأليف « جامعة الدول العربية » من مفكرى العرب وقادتهم وحكامهم قد قصدوا أول ما قصدوا إلى إقامة هيئة « توفيق بين الاتجاهات » على غرار

« جامعة الدول الأمريكية » تهدف إلى « تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الاقتصادية والمالية ، وشئون المواصلات والثقافة والجنسية ، والشئون الاجتماعية والصحية » فإن الظروف العالمية التى اكتنفت مولد « الجامعة العربية » قد كانت أوسع أفقاً من الظروف التى اكتنفت مولد « الجامعة الأمريكية » فعاونت على أن تبعد من مدى نشاطها وطاوعت على أن تزيد من خطوات تطورها فى الحظيرة الدولية ذاتها .

فقد وقع على ميثاق « جامعة الدول العربية » فى الوقت الذى كان يجتمع فيه مؤتمر سان فرنسيسكو لإقرار ميثاق هيئة الأمم المتحدة . فدعا هذا التوافق إلى إضافة مهمة إلى مهام مجلسها هى « تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية » . . . وقد نص فى ميثاق الأمم المتحدة على قيام « منظمات إقليمية » يعهد إليها بشئون الأمن والسلام فى مناطقها المحلية ، كما نص على قيام المجلس الاقتصادى والاجتماعى « هيئة من هيئات الأمم المتحدة » يكون له اتصال بمنظمات إقليمية فى ميدان الاقتصاد والاجتماع ، كما يكون لمجلس الأمن فى ميدان الأمن والسلام ، وشاءت المقادير بعد ذلك أن تعرضت أمور بعض البلاد العربية للامتحان ، فبدا التضامن بينها جميعاً على خير ما يكون ، وصهرت جامعة الدول العربية بأمتن ما يكون من طبائع التدعيم ، وظهرت « الكتلة » العربية فى اجتماعات « الأمم المتحدة » بأروع ما يكون من مظاهر فى قضايا سوريا ولبنان ومصر وفلسطين .

وكان من جراء ذلك كله أن سارت « الجامعة العربية » فى طريق « الوقائع » الدولية إلى أن اشتدت « الأزمة الفلسطينية » فاستدعت التدخل المسلح من جانب دول تلك الجامعة للضرب على أيدى العصاة من الخوارج والثائرين ، ولإقرار الأمن والسلام فى ركن من أركان العالم العربى ، فكان هذا التدخل بلوغا بجامعة الدول العربية إلى نهاية طريق تلك « الوقائع » الدولية ، إذ أصبحت بفعله « منظمة إقليمية » من المنظمات التى نص عليها ميثاق « الأمم المتحدة » ، وإذ اعترف « مجلس الأمن » بكيانها وشخصيتها ، فقد أوفد إليها « مندوبه » لإقرار الهدنة والسعى بواسطتها للوصول إلى حل سلمى لها هدد الأمن فى هذا الركن من أركان العالم ، والاجتماع بلجنتها السياسية والاستعانة بمن يختارهم من الوسطاء والمتسلمين والخبراء ، فاستكملت شرائط الوجود والعمل ، وأنحت « حقيقة » من حقائق النظام الدولى المقرر فى هذا الزمان .

وإذا كانت « فلسطين » التى أسبغت أزمتها على الدول العربيـة نعمة استكمال شرائط « الحقيقة الدولية المقررة » معتبرة واحـدة من دول تلك الجامعة بحكم الملحق الخاص بها فى ذيل الميثاق — وقد أقر بأن « وجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه » ، وإنه « إذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة » — فإن مجلس الجامعة وأمانتها العامة قد استطاعا أن يمدا من أفق الجامعة إلى حيث يشمل غير أعضائها وغير دولها بالذات . فالاتصال بين الأمانة العامة وفرنسا مثلا يجرى بين الوقت والوقت فى صدد بلاد المغرب ، وبينها وبين لجنة التحقيق الدولى أو مجلس وزراء الخارجية الأربعة بشأن ليبيا ، وكذلك فإن المنطقة الخليفية المراكشية وبعض البلاد العربيـة الواقعة على الخليج الفارسى أو المحيط الهندى ممثلة بالفعل ومساهمة فى أعمال بعض لجان الجامعة ولاسيما الثقافية منها .

وهذا وذاك يضفيان على جامعة الدول العربية نوعا من أنواع صفات التميز والاستقرار فى الحظيرة الدولية قصد تحقيق الاعتبارات التى أشـير إليها فى ديباجة الميثاق من « تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، والحرص على دعم هـذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيه الجهود إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها ، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة الرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية » .

* * *

والحق أن تلك الصفات التى ذكرنا ، صفات التميز والاستقرار فى الحظيرة الدولية ، التى أضفتها تطورات الحوادث على جامعة الدول العربية ، قد تفاعلت مع ما كان يجيش فى صميم « الآراء العامة » للعالم العربى من مصالح وأهداف فصقلت وعى هذه « الآراء » ودفعت بها إلى التفكير فى إقامة صرح عالمها على أسس متينة مستندة إلى اعتبارات السياسة الدولية الصميمة السليمة .

وواقع هذه الاعتبارات هو أن « الأمم المتحدة » من ناحية قائمة ، وأن قيامها من ناحية أخرى تعتوره صعاب تحول دون تأدية رسالتها على الوجه الكامل ، والمعروف أن كمال هذه الرسالة إنما هو فى توفير « الأمان الجماعى » عن طريق مجلس الأمن المتضامنة عناصره تضامناً أكيداً ، والملاحظ أن هذا التضامن غير متوافر ، بل إن عدم الثقة هو الأصل الذى تبدّى أن العلاقات الدولية لا تزال ترجع إليه .

وقد نشأ عن ذلك الواقع البادى فى ميدان السياسة الدوليـة أن الاتجاه إنما هو إلى تقابل كتلتين تجتهد كل واحدة منهما فى «تكتيل» أكثر عدد من الدول فى حظيرتها استعداداً للتصادم أو درءاً لهذا التصادم ، كما نشأ إحساس عند كثير من الدول «المتوسطة والصغيرة» أنه لا مصلحة لها فى ذلك التقابل ، بل تبين لديها أن مصلحتها الحقيقية فى ألا يقع هذا التقابل الذى قد تكون هى ميدانه وأن تستعد من جانبها لملاقاة أخطاره .

وكانت «جامعة الدول العربية» من أولى مجموعات تلك الدول المتوسطة والصغيرة « التى أحست ذلك الإحساس وتبينت ذلك التبين فلم يتردد أمينها العام فى أن يواصل التصريح بالتصريح معلناً أن « الجامعة » تود الاحتفاظ بحيادها وسط ذلك التقابل بين الكتلتين ، وأنها إذ تضطرها الظروف إلى الانضمام إلى واحدة منهما دون الأخرى فإنمـا هى مصلحتها وحدها التى تملى عليها اختيار الناحية التى تنضم إليها حين يقع التصادم وحين تتبين المصلحة . وكذلك اعتصمت سوريا واعتصم لبنان معها بانطلاقهما من قيود المعاهدات الثنائية .

على أن الجامعة العربية تعرف أن الزمن ليس زمن اتجاهات سياسية وحسب ، بل إنه لا يزال كذلك زمن تدعيم هذه الاتجاهات السياسية بالقوات المادية التى يؤثر فيها التكتل على التفرد ففكرت فى إقامة « حلف عسكرى » بين أعضائها ، تقدم باقتراحه رئيس وزارة سوريا من شهور وجاءت حوادث فلسطين تدعمه تدعيما وتصرخ بضرورته صراخا . وعمل التشارك فى الجهاد والتآخى فى التضحية بالأرواح أبرك عمل « للقضاء » على ما كان يشوب بعض العلاقات من شوائب توطئة لإبرام ذلك الحلف العسكرى المنتوج لما رمزت له جامعة الدول العربية من حلف سياسى .

وإذن فقيام « الكتلة العربية » أمر واقع لا شك فيه ورغبتها فى التميز عن الكتلتين المتقابلتين فى عالم السياسة الدولية واضحة أكيدة . وتشاء الأقدار أن تجاور هذه الكتلة العربية أقطار من الدول « المتوسطة والصغيرة » أيضاً تحس إحساسها وتتبين مصلحتها بالنسبة للكتلتين المتقابلتين كذلك . فترنو هـذه الأقطار بأبصارها إلى « الحقيقة » الدولية الجديدة وهى حقيقة « جامعة الدول العربية » ، وتود لو وفقت إلى وسيلة من وسائل الارتباط بها ، فتزداد جميعها قوة وتتمكن معها من التميز والاستقرار فى العالم الدولى المتلاطم . والواقع أن بين العراق وبين تركيا وإيران وأفغانستان ميثاق تحالف أو عدم اعتداء هو « ميثاق سعد آباد » ، ومن البين أن يمتد نطاقه إلى سائر دول الجامعة العربية عن طريق العراق ذاته ، فيشمل مصر وسوريا ولبنان والعربية السعودية وشرق الأردن واليمن ، وليس عسيراً عسر استحالة

أن يسوى بين ما سوريا وتركيا من خلاف حول الإسكندرونة ، ولا ما بين العراق وإيران من خلاف حول عربستان . وأفغانستان لا تترك فرصة تمر منذ قيام جامعة الدول العربية دون الاتصال بها وإظهار جميل عواطفها نحوها . وتركيا وإيران وأفغانستان متفقات فى الإحساس بأنها محل منافسة بين « الكتلتين » وبأن طريق الخلاص الوحيد لها جميعاً إنما هو بالوقوف موقف الحيدة المطلقة من الاثنتين . وقد ضربت تركيا وإيران فى ذلك بسهم ، إذ جرت تقاليدها بالارتباط بمحالفتين والاستعانة « بالصداقتين » مع روسيا من ناحية وانجلترا والولايات المتحدة من ناحية ثانية .

وبهذا يتكيف — فى نظرى — المستند إلى وقائع الحوادث — مستقبل العالم العربى فى السياسة الدولية :

منظمة إقليمية تلتف حولها دول الشرق الأوسط تسهر على الأمن والسلام فى ركنها من أركان العالم .

مجموعة من الدول « المتوسطة والصغيرة » حريصة على الحيدة بين الكتلتين المتقابلتين المعكرتين صفو العلاقات فى العالم .

هيئة حائلة بذلك دون قيام حرب « عالمية » ثالثة ، ولا سيما أن الهند آخذة من جانبها بفكرة الحيدة والابتعاد عن الالتزامات العالمية المسلحة .

وإنه لمستقبل جدير بفخر العروبة والعاملين لها جميعاً ، إذ ينطوى على رسالة من أنبل الرسالات تبعث فى نفوس الشارقة روح الإحساس بكيانهم ، وتقف بالشرق الأوسط موقف الحيلولة دون اندلاع لهيب حرب يعرف الناس جميعاً أنها إن وقعت فلن تبقى فى المعمورة على أخضر ولا على يابس ، وتعود بالبشرية إلى سبل الوئام والاهتمام بالحضارة الخيرة .

* * *

أما بعد ، فذلك هو مستقبل العالم العربى فى السياسة الدولية على ما ألمحه خلال الأوضاع التى سقتها متصلة بوقائع الأمور فيما أتبينه من أفق دولى صافية سماؤه وواضحة مرئياته . لكن تحقيق هذا المستقبل الذى ارتأيته رهين بأوضاع أخرى متصلة بوقائع أمور أخرى تتبين فى أفق العالم العربى ذاته ، ومن شأن قيامها أن تتفاعل عناصر هذا العالم مع عناصر تلك السياسة الدولية وينتج تفاعلها إفادة العالم العربى مما تهيئه له اللابسات الدولية .

وإنما أعنى بهذه الوقائع الأخرى التى يجب أن تحل مكانها فى العالم العربى كى يتم التفاعل وتحصل الإفادة ويحقق المستقبل المرجو ، توافر العلم الصحيح بمجريات الشؤون الدولية عند

القادة والزعماء أنفسهم ، وسرعة الإحساس بتطورات هـذه المجريات حتى لا تضيع الفرص التى تهيئها هذه التطورات ، وأخذ الأمور العـامة بالجد الذى تستأهله حتى تأخذ البيئات الدولية العالم العربى بالجد الذى يعين على تفاعل عناصره بعناصر هذه البيئات ، وأخيراً ، بل قبل هذا كله ، الإقدام فى حزم على استكمال شرائط الوجود الحيوى والخلق ، وما يستلزمه من كيان اقتصادى واجتماعى وثقافى داخل كل بلد من بلاد العالم العربى .

عندئذ تتكاتف طبائع الأشياء وطبائع الأشخاص على شق الطريق المستقيم لمستقبل مزدهر للعالم العربى فى السياسة الدولية .

محمود عزمى